كلمة الرئيس أمين الجميّل

في إفتتاح ندوة سادر:

"السياق الجيوسياسي وتداعياته على الجبهة الداخلية"

الفرص المتاحة وحدود القدرة الفعلية على تحقيقها

بيت المستقبل، في ٢١ أيلول ٢٠١٨

****

أهلاً وسهلاً في "بيت المستقبل" الذي همّهُ الأول الإنماء والإنسان

موضوع ندوتنا هذا الصباح: "مؤتمر CEDRE وتداعياته على الجبهة الداخلية". بينما لبنان يمرّ بظروفٍ حسّاسة سياسياً وإجتماعيّاً وإنمائيّاً.

والدول الصديقة تحاول جهدها لمساعدتنا. إن قلبها علينا، بينما نحن قلبنا على الحجر نتلهّى بجنس الملائكة ونتغاضى عن الأمور الأساسيّة.

مؤتمر أو مشروع "سادر" هو إستكمال لمؤتمرات باريس ١ و٢ و٣. فهل تحقّقت كل أهداف هذه المبادرات الإنمائية الإنقاذية؟ بالتأكيد كلا. وما هو السبب؟

لن أستبق أعمال ندوتنا هذه. إنما أود أن أتقدّم ببعض الملاحظات التي أعتبرها بديهيّة كي يحصد لبنان نتيجة كل هذه الجهود الشقيقة والصديقة المشكورة.

وإذ نحن نقدّر كل جهود وتضحيات الأشقاء والأصدقاء من أجل لبنان! فكل ذلك لا يجدي نفعاً إن لم نساعد نحن أولاً أنفسنا. فالمسؤولية هي أولاً مسؤوليتنا.

لماذا تعثّرت المبادرات الإنمائية السابقة، سببه تجاهلنا بالكامل لأبسط قواعد الحوكمة الصالحة والرشيدة، وهي الشرط الأساسي لإنجاح أية خطة إنمائيّة إنقاذيّة. من دون هذه الحوكمة الرشيدة نكون كمن يملىء المياه في سلة قشّ.

ومن دونها أيضاً، نفقد ثقتنا بأنفسنا، وتفقد كل الدول الصديقة والشقيقة الرغبة في التضامن معنا ومساعدتنا.

لذا الخطوة الأولى والضرورية هي بالعودة الى النصوص المكوِّنة للدولة اللبنانية ومؤسساتها. لا سيّما تلك المتّفق عليها منذ نهاية الخمسينات والتي وضعت الإدارة اللبنانية في مصاف الدول الحضارية العالميّة.

والمؤسف أنه، منذ مطلع التسعينات، وكأننا علّقنا كل هذه النصوص عل خشبة، وهي الآن تحتضر.

أين الخدمة المدنيّة؟

أين التفتيش المركزي؟

أين ديوان المحاسبة؟

أين المجلس التأديبي؟

وأين التفتيش القضائي؟

والخطوة الثانية هي باحياء النظام الديمقراطي اللبناني بكل أبعاده.

منذ فترة ونحن نعطّل عمداً مفهوم النظام الديمقراطي الذي كنّا نتباهى به في لبنان، وذلك من خلال تعطيل كامل لدور مجلس النواب الرقابي من خلال تسويات فوقيّة تتجاوز الأصول الدستورية، كمثل

تشكيل حكومات جامعة تختصر الكيان البرلماني، وتلغي أي إمكانيّة لهذا المجلس أن يراقب ويحاسب. بالتالي، تُطلق يد السلطة التنفيذيّة من دون رقيب أو حسيب.

الخطوة الثالثة، هيئة وطنيّة تواكب برنامج CEDRE من أجل أن يكون الإنماء شامل، متوازن، وطني بكل أبعاده. ولكي لا يأكل الفاجر مال التاجر.

ونحن الآن بصدد تشكيل حكومة جديدة. والمؤسف، لم نعتبر بعد من دروس الماضي القريب. ولا كلام إلا بمنطق المحاصصة وتوزيع الحقائب الوزارية منها الوازنة ومنها غير الوازنة. أي المدهنة وغير المدهنة.

أبهكذا منطق نريد أن نقارب برنامج "سادر" ومستلزماته، لا سيما ضرورة تأمين الكفاءة أولاً، والتقنية، ثم الشفافية والنزاهة الخ...

طالما أن الرئيسين عون والحريري يتمتعان مسبقاً بغطاءٍ شعبي وسياسي وبرلماني ودبلوماسي، لماذا لا يشكلان حكومة إنقاذ مصغّرة من وزراء أكفّاء ، مشهود لهم بالصدقية والخبرة والنزاهة والشفافية،

عندها:

- ❖ تستقيم مؤسسات الدولة على كل المستويات
- ❖ تتوفر ظروف نجاح الخطة الإنمائية

❖ تنشط الأصول الدستورية في البلد والممارسة الديمقراطية الصحيحة، وهذا بعد غياب طويل،

إذ يكون عندنا حكومة تحكم، ومجلس نيابي يشرّع، يراقب ويحاسب.